

صدر الرخصة عليه وسلم بل في ذلك لاختلاف ما عليه جان مسلح يعرفه من كان في حياته
 عليه الصلاة والسلام جلا من عرفه من عودها والواجب عودها في كل ذكره العرفي
 ومن العرفي في موضع نية الفصح وقد اخذ من فصح الديران صار من تدر الجلال ولو نوى
 فصح الصلاة لم يتقبل وكذا صلح العبد الذي الازاحة في الصلاة يتولى الرضا
 في اخري جالتنبيه هو الفارض الاول والجميع في النبيته **وما الصوم**
 البصر في اشهر منه بعد العجم ثم نوى فصحهم والانتقال الرصوم في كل
 جانبه للباطل والبر والحق والعرض والتعل في الصلاة جنس من مختلفا كالرجحان
 الحركي في الارض في الخفة وجملة الصور وان يكون جنس واحد في كل من التحريك
 في خزانة الاجل لو امتنع الصلاة بنية العرض ثم عيني نية في الصلاة وجعلها
 تطوعا حارفا تطوعا ولو نوى الاكل والجماع في الصوم في يوم وكذا لو نوى فعل
 من اياها في الصلاة لم يتقبل ولو نوى الصوم اقبل ثم قطع النية قبل العجم سقط
 حكمه على خلافه ما اذا رجع بعد ما امسك بعد العجم ومنه ان يتصل كلالا في جسد
 النبيته من العمل لا يبيح ولو نوى فصح الشجر بدلا فامنة صار ذميا ويجزى مع
 جسد شرايط ترك النية حتى لو نوى الاقامة سدا لم يصح وصلاحه الوجه
 للاقامة ولو نوى فعله في عجم او غير غيره لم يصح وان اخلد في موضع الكوفة والاستقلال
 بدرا في الصلاة بنية التلاوة في كل ما في معراج الرزية واذا خول المسلمين الاقامة في التلاوة
 صلايتها في الوقت في كل حال من ربه الماربع سواء نواها في اولها او في وسطها
 او في اخرها وسواء كان منعها او وقتها في اوقافها وما مسبقها مما للاحق
 لا ينعى بنية بغير من اعلمه للاستخدام في ضمه في اعلم امامه كذا في اقل صفة
 ولو نوى اهل الجلال في اختمة كان الحزمة ولو نوى على عكسهم لم يؤثر كما
 في كل من يبيع وامانته فيما به في النود بعينه في ارضه في كل في العتوى
 الخصم في غير جملها في الاكل في الموضع اذا اذ عن ثم ازال التعوي وم نيته

والله والقرعة الموضع الى بلانصح
 بنية الاقامة يعوضه من سخط
 فمكة وفي قوله والمكة اي وهي
 معلومة عن يومها ولو نوى الاقامة
 اقبل منهل لا ينعى نيته اه من
 التنبير ونسبته في التار المختار

ان يعود اليه في ايام التعوي اع **فصوم** ويعتبر من نية الفصح نية
 الفصح وهي نية الصلاة التي اخري في مثل ان لا يكون الا بالمشروع ولا يخرج منه
 الا في يوم النية ولا يبان يكون الظان في غير الاول في كل في شمس في العجم بغير
 انتشار العجم في يومه للعلم الا الكفر بغير رخصة الفصح وفي حجة ان لا يتلفظ
 بالنية فان تلفظ بالنية قبل الصلاة الاولى مكلفه وقد ذكر في تقارير علماء
 في معصرة الصلاة ثم شرح القوم **في** ومن المنهاج في الفصح في
 الجزية في اقلها وفي الملحق فكل نوع غير الفصح في خدامها الحزمة وهو يتولى ان
 ارضه وانها باعلا في كون عديم ودلا في كون يوم السبت ان ان كان في يومه
 جليس تطوع وان كان في رمضان كان صا في نية في نية ولو رجع في الوصف
 بان نوى ان كان في شعبة في فعل الا لا في رمضان بحت بنية مما ينشا في
 الصوم وينبغي على هذا انه لو كان عليه فريضة في ذلك نية فصارها او افضل
 في تيممها كانت عليه الا في نية الشك في عزم العجم في نية فعله ولو شكت في
 دخول وقت العبادة فالله في بيان انه وعلمه الوقت في نية اخرا من
 فوهم كذا في فتح القدير لو صدر العرض وعرف ان الوقت لم يدخل فصح انه
 في صلايتها في نية اخرا وفي خزانة الاجل اذ ركعت الصوم في الصلاة لا يرد ان
 المتنوية او التزويغة في كل وضوء المكتوبة علم ان ان نكره تنوية في صحتها
 يعني العشاء فاذا هو في العشاء كح وان كان في التي نية تقع في الا نية
 عقب النية بل شريطة فرضا ان ان كان ما يتعلق بالنية
 كالصوم في الصلاة لم يقبل ان ان كانا يتعلقان بالافعال كالتطيق والاعتقاد
 بكل **في** النية شرها عن نية كل العبادة لا تقول الا في
 لا ركن وانما هو في الاضطلاع بينهم في تكميل ارضاهم لاعتقادنا في كل النية
 وفي نية تها **فاعة** في لا يرضى تخصيص العلم بالنية في نية في كل النية

قوله لا الضم بعد ركعة الضم فال
 الحكماء في حواشي الدر المختار
 حتى لو نوى على النية التلاوية
 مبنية على صلاته

علا

ما
 ح